

المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني

مسألة وفصلان حكم ما لو تزوج بكبيرة وصغيرتين ولو أرضعت الصغيرتين أجنبية .
مسألة : قال : ولو تزوج بكبيرة وصغيرتين فأرضعت الكبيرة الصغيرتين حرمت عليه الكبيرة
وانفسخ نكاح الصغيرتين ولا مهر عليه للكبيرة ويرجع عليها بنصف صداق الصغيرتين وله أن
ينكح من شاء منهما .

أما تحريم الكبيرة فلأنها صارت من أمهات النساء وأما انفساخ نكاح الصغيرتين فلأنهما
صارتا أختين واجتمعتا في الزوجية فينفسخ نكاحهما كما لو أرضعتا معا ولا مهر للكبيرة لأن
الفساد جاء من قبلها ويرجع عليها بنصف صداق الصغيرتين لأنها أفسدت نكاحهما وله أن ينكح
من شاء منهما لأن انفساخ نكاحهما للجمع ولا يوجب تحريما مؤبدا وهذا على الرواية التي
قلنا أنها إذا أرضعت الصغيرة اختص الفسخ بالكبيرة فأما على الرواية التي تقول يفسخ
نكاحهما معا فإنه يثبت نكاح الأخيرة من الصغيرتين لأن الكبيرة لما أرضعت الأولى انفسخ
نكاحهما ثم أرضعت الأخرى فلم تجتمع معهما في النكاح فلم يفسخ نكاحهما فأما إن كان دخل
بالكبيرة حرمت وحرمت الصغيرتان على التأييد لأنهما ربيبتان قد دخل بأمهما .
فصل : فإن أرضعت الصغيرتين أجنبية انفسخ نكاحهما أيضا وهذا قول أبي حنيفة و المزني
وأحد قولي الشافعي وقال في الآخر يفسخ نكاح الآخرة وحدها لأن سبب البطلان حصل بها وهو
الجمع فأشبهه ما لو تزوج إحدى الأختين بعد الأخرى .

ولنا أنه جامع بين الأختين في النكاح فانفسخ نكاحهما كما لو أرضعتهما معا وفارق مالو
عقد على واحدة بعد الأخرى فإن عقد الثانية لم يصح فلم يصح فلم يصح به جامعا بينهما
وهنا حصل الجمع برضاع الثانية ولا يمكن القول بأنه لم يصح فحصلتا معا في نكاحه وهما
أختان لا محالة .

فصل : وإن أرضعتها بنت الكبيرة فالحكم في الفسخ كما لو أرضعته الكبيرة نفسها لأن
الكبيرة تصير جدة لهما ولكن الرجوع يكون على المرضعة المفسدة لنكاحهن